

رئاسة مجلس الوزراء

# مذكرة تاريخية

عن

مصر والسودان والملحقات

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧





## مصر والسودان

### محمد علي والسودان :

بعد ما استتب الأمر للغفور له محمد علي باشا الكبير في مصر وجه نظره إلى تأمين الارتباط بين شطري وادي النيل وبسط أسباب العمران والأمن والنظام في السودان ، فمن سنة ١٨١٢ أخذ يوالى الاهتمام بإرسال البعثات إلى السودان للاتصال بأهله وملوكه واستطلاع الأحوال هناك لا سيما بعد ما تواترت الشكاوى من التجار المصريين من انعدام الأمن وبعد ما وفد ملك المرفاب ببربر وشرح حالة الانحلال في سنار كما وفد أحد أفراد عائلة الزبير وشكا من عبث الممالك في دنقلة . فاذا كان عام ١٨٢٠ أرسل محمد علي ابنه اسماعيل على رأس حملة للقضاء على أسباب الفوضى هناك وأرسل معه ثلاثة من نخبة العلماء ليبحثوا أهل البلاد على الطاعة بلا حرب لأن الخضوع للسلطان خليفة المسلمين<sup>(١)</sup> واجب ديني .

ولقد نجحت الحملة في القضاء على الممالك المسيطرين على النوبة الشمالية كما رفعت لواء الأمن في مملكة سنار وكانت تشمل دنقلة وبربر والخرطوم وسنار وفازو غلى . ولم يلبث محمد علي أن أوفد ابنه البطل ابراهيم إلى السودان لمساعدة اسماعيل فسار بجيش إلى سنار قاصدا بلاد الدنكا على النيل الأبيض ولكنه اضطر

---

(١) بعد ما أتم السلطان سليم الأول فتح مصر في سنة ١٥١٧ أرسل في سنة ١٥٢٠ قوة تركية لفتح النوبة السفلى حيث بقيت في أسوان وأبريم وجزيرة ساي وامتد نفوذ الترك إلى الشلال السادس وصرف الحكم هناك باسم "الكشاف" . أما في شرق السودان فقد اكتفى الأتراك باحتلال سنار ومصوع (والحقنا بولاية الحجاز) وزيلع وبربره (والحقنا بولاية النيل الأزرق) والحقنا بالسودان مقسما بين مملكتي دارفور وسنار .

إلى العودة إلى سنار لمريضه في الطريق . أما جيشه فتابع السير حتى وصل إلى الدنكا ثم إلى جبل تاني بين النيلين الأبيض والأزرق . وسارت حملة أخرى بقيادة محمد بك الدفتردار إلى كردفان وتم الاستيلاء على عاصمتها الأبيض (سنة ١٨٢١) . وبعد ذلك بعشرين عاما سیرت حملة إلى إقليم التاكا وافتتحت كسلا (١٨٤١) .

وقد اهتم محمد علي بإرسال البعثات لكشف منابع النيل فأرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنوبك وكان أقصى ما وصلت إليه غندوكورو إذ اضطرت للعودة لعدم سير السفن بسبب قلة غور المياه في تلك المناطق وهكذا تمهد السبيل لكشف البحيرات الاستوائية على يد الذين أوفدوا بعدها لهذا الغرض كالسير صمويل بيكر .

وكان من مظاهر اهتمام محمد علي بالسودان أن قام في سنة ١٨٣٩ بزيارة ربوعه وتفقد أحواله وهناك أعلن على رؤوس الأشهاد إبطال تجارة الرقيق .

ولقد امتدت حدود الإدارة المصرية في عهد محمد علي حتى أصبحت تشمل مديريات فازوغلي وسنار والخرطوم وكسلا وبربر ودنقلة وكردفان ودارفور ، وهي التي صدر بها فرمان التولية بدون حق التوارث بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وهو ينص على مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الواقعة خارج حدود مصر

ولم تعين حدود تلك "المقاطعات والتوابع والملحقات" ولم يكن ذلك غريبا في العرف الدولي إذ ذاك في المعاملات الخاصة بأفريقيا فقد كان العالم المتمدين يجهل كل شيء عن بلادها الداخلية حتى سميت بالقارة المظلمة ولهذا كانت الدول تعتمد في تحديد مناطق نفوذها هناك على المعالم الجغرافية الواقعة على السواحل كالرؤوس والخابجان ومصبات الأنهار وأما مدى مناطق النفوذ في الداخل فلم توضع لها حدود ثابتة إلا بعد تقدم الاستكشاف في النصف الثاني من القرن



التاسع عشر، وأما فرمان الذى صدر فى نفس التاريخ بإثبات حق محمد على وأسرته فى الولاية على مصر بطريق التوارث فقد أرفقت به خريطة بمحدود مصر<sup>(١)</sup> .

وفضلا عن ذلك فقد حصلت مصر على امتياز من السلطان باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى فانهما كما سبق البيان كانتا تتبعان ولاية الحجاز وبهذا دخلتا تحت حكم محمد على منذ حملته على الحجاز؛ فلما قضى فرمان الأخير بقصر حكمه على مصر بطريق التوارث ورأى محمد على ضرورة بقاء هذين الميناءين فى يده لأهميتهما للتجارة الخارجية السودانية ولتأمين الاتصال بالسودان فقد عمل وحصل على استئجارهما من السلطان .

وفى الثلث الأول من محرم سنة ١٢٦٥ ( ١٨٤٨ ) وفى الثلث الأخير من شوال سنة ١٢٧٠ ( ١٨٥٤ ) صدر فرمانان بتولية عباس باشا الأول وسعيد باشا على التوالى ونص فيهما على أن الولاية تشمل " مصر وتوابعها " .

وقد كان السودان محل عناية سعيد باشا بوجه خاص فقام برحلة إلى ربوعه ووصل إلى الخرطوم وهناك أمر بإجراء الكثير من الإصلاحات كما أمر بمنع الاتجار بالرقيق وخفض ضرائب الأتيطان وأمر بعقد جمعية من أعيان الخرطوم كل عام للنظر فى أحوال البلاد وفكر فى مد خط سكة حديد فى السودان ولكن تنفيذ ذلك لم يتم إلا فى عهد الخديو اسماعيل .

وتحقيقا للقضاء على تجارة الرقيق أنشأ سعيد محطة عسكرية على نهر السوبات للضرب على أيدي النخاسين .

---

(١) لم يثر على هذه الخريطة فى محفوظات الحكومة المصرية أثناء مفاوضات اتفاق الحدود الغربية الذى عقد بين مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، فكلفت المفوضية الملكية المصرية بالأسنانة بالحصول على نسخة منها من المحفوظات التركية وقد ألحقت بالاتفاق المشار إليه صورة الخريطة التى حصلت عليها المفوضية وهى تعين الحدود بين مصر والسودان فوق خط عرض ٢٣° شمالا على أنه مما يلفت النظر أنه جاء بكتاب : Hertslet Map of Africa By Treaty Vol. 11 P. 614 .

وهو كتاب شامل لجميع الاتفاقات الدولية والمكاتبات المتبادلة بين الدول عن أراضي القارة الافريقية أن نخرى باشا وزير العدل المصرى بعث بمذكرة الى ممثل إيطاليا السياسى بمصر فى يولييه سنة ١٨٨١ يذكر فيها أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يعين حدود السودان على ساحل البحر الأحمر ابتداء من خليج روى أى من خط ٢١° شمالا الى بوغاز باب المندب . ولا بد أن نخرى باشا قد كتب مذكرته معتمدا على وثائق رسمية .

## اسماعيل والسودان والملحقات :

وفي شعبان ١٢٧٩ ( ١٨٦٣ ) صدر فرمان بتولية اسماعيل باشا ونص فيه على غرار سابقه على أن الولاية تشمل "مصر وتوابعها" إلا أن هذه التوابع أخذت تمتد وتتسع في ظل اسماعيل العظيم حتى غدت امبراطورية تضم منابع النيل في الأقاليم الاستوائية وتتناول خليج عدن والساحل الغربى للبحر الأحمر بأكمله وتطل على المحيط الهندى . وهذه هى الخطوات التى تم بها تحقيق ذلك كله :

( ١ ) وجه اسماعيل عنايته من بادئ الأمر الى استعادة حكم مصوع وسواكن كما كان الحال فى عهد أبيه — وكان عباس وسعيد لم يهتما بالاستمرار فى استئجارهما — إذ أدرك أهميتهما لخطوط القوافل التجارية وكمفد بحرى لتجارة السودان الخارجية فضلا عن سهولة الوصول الى السودان عن طريقهما .

وفي ١١ مايو سنة ١٨٦٥ أصدر السلطان فرمانا ينحول اسماعيل إدارة مصوع وسواكن ومعها مديرية النكا — وأن التعليمات التى أصدرها اسماعيل الى المحافظ الذى عينه لمصوع لما ينطق بالأهمية الكبرى التى كان يعلقها على هذا "الموقع الهام" والنتائج التى ينتظرها من "الإصلاحات والتنظيمات الجديدة" لأنه "ميناء تجارى هام وستزداد أهميته على الأيام" حتى إنه أعلن عزمه على السفر الى تلك الجهة عن طريق رأس الرجاء الصالح متى تم بناء الباخرة مصر "المحروسة" وأمر بإنشاء قصر استعدادا لتلك الزيارة .

( ٢ ) وفى السنة بعينها ( ١٨٦٥ ) أرسل حملة الى أعلى النيل تم لها احتلال فاشوده ؛ لتكون قاعدة للعمليات التالية .

( ٣ ) وفى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ ( ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ ) صدر فرمان الذى يقرر تغيير نظام الوراثة وحصرها فى أكبر الأولاد من ذرية اسماعيل جيلا بعد جيل على أن يشمل التوارث حكم مصر "والأراضى الملحقة بها وتوابعها مع قائمقامتى سواكن ومصوع" وتبعا لذلك رفعت الجزية من ٨٠ ألف كيس الى ١٥٠ ألف كيس .



( ٤ ) وفي سنة ١٨٦٩ أرسل اسماعيل السير صمويل بيكر على رأس حملة إلى أعلى النيل ونص في عقد الاستخدام على أن الغرض من هذه الحملة فضلا عن القضاء على تجارة الرقيق " أن تضم إلى مصر كل البلاد التي يشملها حوض النيل في افريقية الوسطى " كما نص في موضع آخر على أن من أغراضها " أن تفتح الطريق للملاحة إلى البحيرات الكبرى التي تتكون منها المنابع الأصلية للنيل في المناطق الاستوائية " وكذلك أن تنشئ من غندكورو سلسلة من المحطات العسكرية لتأمين التجارة في كل الحوض الأوسط للنيل ولتأمين المواصلات بين القاعدة الأصلية وأبعد نقطة تابعة لها وأنه عند ما يتم إنشاء هذه الخطوط العسكرية التجارية " تضم كل البلاد التي تمر بها إلى الامبراطورية المصرية التي سوف تمتد رقعتها إذ ذاك من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط " .

( ٥ ) وفيما بين سنة ١٨٧١ و ١٨٧٣ تم ارتياد منابع النيل ورفعت الراية المصرية على الأقاليم الاستوائية وأعلن ضمها لمصر وأنشئت بها عدة محطات عسكرية أطلق عليها فيما بعد اسم مديرية خط الاستواء ودخلت اينورو وأوغنده تحت سيادة اسماعيل واعتنق ملك أوغنده الإسلام وقام بإنشاء مسجد هناك كما كتب بذلك السير صمويل بيكر إلى الخديوى في مايو سنة ١٨٧٢

( ٦ ) وفي ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ ( ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ) أصدر السلطان فرمانا يؤيد فرمان مصر وملحقاتها وسواكن ومصروع وتوابعها .

( ٧ ) وفي سنة ١٨٧٤ كان قد تم اخضاع دارفور على يد الزبير باشا وامتداد النفوذ المصرى إلى جميع مناطق بحر الغزال ونظرا إلى اتساع نطاق الأقاليم الاستوائية التي دخلت تحت الحكم المصرى وصعوبة المواصلات مع الخرطوم وبعد المسافة عنها فقد فصلت تلك الأقاليم عن الإدارة المركزية بالخرطوم وجعلت وحدة قائمة بذاتها وعين الكولونيل غوردون حاكما عليها خلفا للسير صمويل بيكر وكانت مهمة غوردون الأولى إتمام عمل بيكر في القضاء على تجارة الرقيق وتوطيد سلطة الحكومة باكتساب ثقة الزعماء والأهالى وتأمينهم على " الحياة والحرية المقدستين " فقام بما عهد إليه وأصبحت منطقة البحيرات - ألبرت و "ابراهيم" وفيكتوريا تحت السيادة المصرية .



( ٨ ) وفي ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ ( أول يولييه سنة ١٨٧٥ ) " صدر خط شريف " الى الخديو اسماعيل بالتزول اليه عن حكم ميناء زيلع — وكانت تابعة لولاية اليمن — وذلك لقاء زيادة الجزية بمقدار ١٥ ألف ليرة عثمانية سنويا وعلى أثر ذلك ضمت بربرة الى مصر وكذلك ساحل الصومال الى رأس غردفوى وفي الحال أوفد اسماعيل أحد أمراء البحرية ( رضوان باشا ) لتسليم زيلع " والجهات التابعة لها " كما أمر حاكم " عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر " بالقيام الى زيلع لأن " فيها طرق ومواقع يلزم استكشافها والوقوف على حقايقها وما يكون لازما إليها من الإجراءات والاستعدادات " ثم أوقف رؤوف باشا محافظا " لزيلع وملاحقاتها " وزوده بالتعليمات والمعدات والقوات اللازمة لبسط سيادة مصر على المناطق الداخلية للاتصال بمديريات خط الاستواء وأوصاه بأنه إذا سأل الإنجليز الذين يترددون على زيلع من عدن عن سبب هذه الاستعدادات يقول لهم " أننا نقصد كشف منبع نهر سوباط " " وسيأتى من غوندو كرو حضرة غوردون باشا مأمور خط الاستواء " .

( ٩ ) ولم يأت أكتوبر من ذلك العام ( ١٨٧٥ ) حتى كان العلم المصرى يرفرف على هرر وكل الأقاليم المجاورة لها والتي كان يتوافد زعمائها لتقديم الطاعة كما امتد سلطان اسماعيل الى أقاليم الصومال على المحيط الهندى .

( ١٠ ) وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ عقدت اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بموجبها اعترفت إنجلترا بالسيادة المصرية على ساحل الصومال الى رأس حافون إلا أنها اشترطت صدور تأكيد لها من الباب العالى بعدم التنازل بأى وجه أو اعتبار لأى دولة أجنبية عن أى جزء من ساحل الصومال شأنه فى ذلك شأن مصر وجميع البلاد الملحقة بها بجزء من الدولة العلية وأن يعترف السلطان بتبعية الصومال لمصر كبقية البلاد التى يتناولها حكم الخديو بالوراثة ( ولكن السلطان لم يصدر التصريح الذى طلبته إنجلترا ) .

( ١١ ) وفي ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ ( ٢ أغسطس سنة ١٨٧٩ ) صدر فرمان السلطان بتولية الخديو توفيق ونص فيه على توجيه حكم مصر اليه . " بالحدود القديمة مع الأراضى التى ضمت اليها " كما أدخل نص يحظر على الخديو " أن يتنازل للغير بأى صفة أو لأى اعتبار كليا أو جزئيا عن أى امتياز من الامتيازات التى منحت لمصر وعهد بها الى الخديو والتي هى مستمدة من الحقوق الطبيعية



للدولة صاحبة السيادة وكذلك حظر على الحديدو التنازل عن أى جزء من الأراضى الواقعة تحت حكمه .

(١٢) وفى ديسمبر سنة ١٨٨٣ أى فى السنة التالية للاحتلال الانجليزى لمصر أبلغ قائد السفينة الحربية البريطانية ” رينجر “ الحاكم العام لشرق السودان أنه تلقى معلومات تفيد أن الحكومة البريطانية قررت عدم المساس بسلطان مصر على سواكن ومصوع وموانئ البحر الأحمر—وكانت الثورة المهدية قد استفحل أمرها واتسع نطاقها إذ ذاك .

### ظروف الانسحاب من السودان والملحقات :

على أثر الاحتلال البريطانى لمصر منيت القوات المصرية فى السودان بنكبات متتالية على أيدي رجال الفتنة المهدية وإزاء هياج الخواطر فى مصر عقب وصول أخبار هذه النكبات تظاهرت بريطانيا بأنها تترك لمصر اتخاذ الإجراءات التى تراها إذ صرح ممثلها ( السير إيفلن بيرتج — اللورد كرومر فيما بعد ) لشريف باشا بأن السودان لا يهم بريطانيا فى شئ وأنه إذا كانت حكومة سمو الحديدو ترى بأن مقاطعات كوردفان ودارفور تفيدها بشئ فإن لها مطلق الحرية فى التصرف والقيام بعمل ما تستطيعه للاحتفاظ بها تحت سيطرتها ولكن لا فائدة من مخاربة الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع لأنها لن تؤيد الحكومة المصرية فى ذلك مطلقا بأى وجه من الوجوه . وأذيع هذا التصريح على العالم عن طريق نشره فى الأجيبيشيان جازيت لتهديد الأذهان إلى أنه لم يبق من سبيل إلا الانسحاب من السودان نظرا إلى خلوا الخزينه وحل الجيش بعد الاحتلال وقد أفصح عن ذلك اللورد ملر فى كتابه ( انجلترا فى مصر ) حيث يقول عن هذه المناسبة ” أن الرجل المثقل بالديون إذا ما وصل إلى الحد الأقصى من الضيق يجب أن يوطن نفسه على تضحية شطر كبير مما يملكه أولى من التعرض للإفلاس التام “ ولكن الحديدو أجاب على الممثل البريطانى بأنه ما دامت انجلترا ترفض مساعدته لتوطيد سلطته على السودان فإنه سيطلب إلى الباب العالى أن يستعيد سيادته بنفسه نظير النزول عن الجزية الإضافية التى فرضها السلطان على الحديدو فى مقابل التوسع فى أراضيه — فأبدى السير إيفلن بيرتج أنه لا يعارض مبدئيا فى تدخل تركيا بقواتها بشرط أن يكون ذلك على نفقتها وأن تكون سواكن قاعدة لعملياتها .



وإذا رأت إنجلترا أن سياسة "عدم الاهتمام" بمصير السودان لم تؤد إلى النتيجة التي ترمى إليها أسفرت عن نياتها الحقيقية بالتقدم "بنصيحة" مؤداها "التخلي عن السودان" حتى يصبح ملكا مباحا لأول من يضع يده عليه *Res nullius* فتتاح لها الفرصة بهذا لوضع الحجر الأساسى لبناء إمبراطوريتها الأفريقية . وكان السير ايفلن بيرنج قد استشار حكومته بطبيعة الحال قبل الاقدام على إبداء هذه "النصيحة" للحدود وكما يقول اللورد مانز في كتابه سالف الذكر "لم تتردد الحكومة البريطانية في إقرار ممثلها على رأيه بل أقلعت عن موقفها السابق وما أبدته من عدم الاهتمام وأمرت السير ايفلن بيرنج أن يبلغ الحكومة المصرية أنه يجب التخلي عن السودان بأسرع ما يستطاع وأنه إذا رفض أحد الوزراء الموافقة على ذلك فيجب أن يعتزل الحكم". ولقد توالى برقيات وزارة الخارجية البريطانية على ممثلها في مصر تحثه على الإسراع فى استصدار الأمر من الحدود بانسحاب الجنود المصرية إلى وادى حلفا وهبت الصحافة الانجليزية تناصر حكومتها فكتبت التيمس مثلا تقول "لما كانت مصر قد اشتهر عجزها عن حكم الدلتا بدون مساعدتنا فإن من الحماقة ائثال كاهلها بعبد أراض تبلغ فى اتساعها مساحة الهند".

وعند ما قدم السير ايفان بيرنج الى الحكومة المصرية مذكرته الخاصة باخلاء السودان اجتمع مجلس الوزراء تحت رئاسة شريف باشا فى جلسة دامت عدة ساعات أجمع الرأى فيها على أن مصر يجب أن تحتفظ بكل أملاكها فى السودان لأنها الامتداد الطبيعى للأراضى المصرية فضلا عن أنها فتحت على يد الجيوش المصرية ولما أمر الممثل البريطانى على "مشورته" بشدة وصرامة قدم شريف باشا استقالته التاريخية المعروفة وسجل فيها على إنجلترا تدخلها غير المشروع واصرارها على تنفيذ مشورة ممثلها دون مناقشة وما فى ذلك من اعتداء على دستور البلاد فضلا عن أنه سجل أن مصر لا تملك التخلي عن السودان لأنه من أملاك الباب العالى وعهد بحكمه إلى مصر .

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ شكل الوزارة نوبار باشا بعد ما رفض رياض باشا تشكيلها وعلى الأثر صدرت الأوامر باخلاء السودان ولما لم يكن الباب العالى يملك القوة الكافية للحفاظ على حقوق سيادته فى السودان وفى مصر معا فإنه لم يجد



مناصبا من الاكتفاء بتوجيه مذكرة احتجاج الى الدول سجل فيها اعتداء بريطانيا على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تتضمن سلامة أملاك السلطان وآخرها اتفاق التجرد من المطامع الذي عقد في الأستانة سنة ١٨٨٢

ولكن بريطانيا مضت في تنفيذ السياسة التي رسمتها منذ وضع اللورد دوفرين تقريره في سنة ١٨٨٣ موصيا بتخلي مصر عن السودان وسحب جنودها وموظفيها منه ثم إعادة فتح السودان لحساب إنجلترا وحدها وقد وقع الاختيار على الجنرال غوردون لبشراف على إخلاء السودان — ولو أنه هو بعينه كان قد نشر مقالا في Pall Mall Gazette بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ وصف فيه قرار التخلي عن السودان بأنه ”أقصى درجات الجنون“ وقال ”وإذا نظرنا من وجهة الدفاع عن مصر فإن إخلاء السودان لا يمكن تبريره“ وقال ”إن في إخلاء السودان ضربة سريعة توجه إلى سلامة مصر وربما إلى السلم العالمي“ وعلى أثر وصوله إلى الخرطوم قام نزاع طويل بينه وبين حكومته على الطريقة التي تتبع لإخلاء السودان فقد وجد الحاميات المصرية السودانية موزعة في عدة مراكز منعزلة بعضها عن البعض الآخر — خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور وكسلا وسواكن وبربر وسنار ودنقلة — وأبى عليه شرفه أن ينجو بجلده مع الأوروبيين المجتمعين في الخرطوم ويترك الأهالي والحاميات تحت رحمة الأقدار فأخذ يوالى إرسال الاقتراح تلوا الاقتراح لانقاذ البلاد من الفوضى والحاميات من الهلاك بل لإعادة الهدوء والسكينة إلى البلاد فكانت اقتراحاته تقابل بالرفض البات والتشبهت بالقول أن مهمة غوردون سلمية ويجب ألا تنشأ عنها مطلقا أى عمليات حربية. أى التخلي التام لا ”الإخلاء“ وقد وصف غوردون في مذكراته محاولاته العديدة وموقف حكومته منه وأثرت هذه السياسة في نفسه حتى قال في موضع منها ( حين انقطع الأمل في وصول نجدة إليه ) ” أنه يشعر بالسعادة حين يفكر أنه سوف لا يضع قدمه أبدا على أرض بريطانيا “ .

وهناك وثيقة رسمية تكفى وحدها للافصاح عن السياسة الانجليزية في شأن السودان وهى التعليمات التي صدرت للجنرال ولزلى حين قررت الحكومة البريطانية تحت ضغط الرأي العام العالمي إيفاد حملة لانقاذ غوردون فقد جاء في نهاية تلك التعليمات ” أن سياسة الحكومة ترمى إلى إنهاء عهد السيادة المصرية على



السودان “ ولقد عادت هذه الحملة أدراجها دون إتقاذ غوردون إذ كانت الخرطوم قد سقطت في أيدي المهديين قبل وصول الحملة إليها بيومين ... (٢٦ يناير سنة ١٨٨٥) .

وفي ١١ مايو سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية في مجلس العموم أن الحدود المصرية قد أعيدت إلى وادي حلفا .

### سلخ الملاحقات :

على أثر قرار الانسحاب من السودان ( يناير سنة ١٨٨٤ ) سارعت الدول إلى تحقيق مطامعها في الأملاك المصرية وكانت بريطانيا واسطة عقد الطامعين إذ عقدت سلسلة من الاتفاقات باسم “تحديد مناطق النفوذ” تولت فيها التوزيع طبقا لما يحقق رغباتها إذ كان يسبق كل اتفاقية أو يصحبها أو يعقبها مغم جديد لبريطانيا كما يلي بيانه :

( ١٠ ) في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ نزل الأميرال هيويت Hawett الى سواكن وتولى القيادة العسكرية دون استشارة الخديو ولا علمه وعند ما احتجت تركيا على ذلك أجابها السفير البريطاني في الأستانة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٨٤ بأن مجرى الحوادث في السودان قد اضطر الحكومة البريطانية الى اتخاذ بعض الاجراءات الحربية مؤقتا لحماية ثغور البحر الأحمر ولكنها عازمة على أنه حالما تعود السكينة الى البلاد فانها لن تعمل شيئا بغير موافقة الباب العالي . بيد أنها في الوقت بعينه .

( ٢ ) أوفدت الميجر هنتر لاحتلال ثغور الصومال والاشراف على المصالح البريطانية في هرر التي انسحب منها المصريون بعد تسليمها الى الأسرة التي كانت تحكمها عند احتلالهم إياها ولكن الحبشة لم تلبث أن بسطت سيادتها عليها بالقوة في ١٨٨٧

( ٣ ) عقدت إنجلترا معاهدة مع الحبشة بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٨٨٤ ( وكان الأميرال هيويت ممثلا للحكومة البريطانية ) وجعلت مصر طرفا فيها (ومثلها بريطاني هو ماسون بك Mason Bay حاكم مصوع) وغنمت الحبشة بموجب هذه المعاهدة استعادة إقليم بوغوص من مصر مع حق الاستيلاء على كل ما فيه من المباني



وما يوجد في المخازن من الذخائر والأسلحة عند انسحاب القوات المصرية كما نص على حق الحبشة في تعيين مطرانها وأن كل خلاف ينشأ بينها وبين مصر يرجع في أمره إلى إنجلترا .

( ٤ ) بادرت إنجلترا على أثر احتلالها ثغرى زيلع وبربرة إلى عقد اتفاقات مع زعماء القبائل النازلة على الساحل وفي المناطق الداخلية المحيطة بهذين الثغرين وذلك فيما بين أول مايو سنة ١٨٨٤ و ١٥ مارس سنة ١٨٨٦ وبموجب هذه الاتفاقات أخذت العهد على أولئك الزعماء ألا يتنازلوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يسمحوا باحتلال أى جزء من بلادهم إلا لبريطانيا وأن يقبلوا الحماية البريطانية وفي ٢٠ يولييه ١٨٨٧ قامت بريطانيا بإبلاغ الدول رسمياً بأنها بسطت حمايتها على الساحل الصومالى من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة .

٥ — كانت فرنسا منذ زمن تحاول الحصول على موقع قريب من مدخل بوغاز باب المندب ولقد أفلحت شركة فرنسية في شراء مساحة من الأرض وعلى مسيرة اثنتى عشرة ساعة جنوب مصوع“ إلا أن العاهل العظيم الحديو اسماعيل لم يفته الخطر الذى قد ينشأ عن استقرار أقدام الفرنسيين هناك فسعى بواسطة السفارة التركية في باريس حتى نجح في شراء هذه الأرض سنة ١٨٦٥ من التاجر الفرنسى “بستره“ الذى كان قد أخذها لحسابه بالاشتراك مع شركة فرنسية وبأدر بتكليف ويكله في الآستانة (القبوكتخدا) بعرض تفاصيل الأمر على الصدر الأعظم وكيف أنه خلص هذه الأرض من “أيدي الأجانب“ كما أزال من الوجود القول الحاصل بتبعيةها للحبشة“ . فلما أعلن القرار الخاص بإخلاء السودان وجدت فرنسا الفرصة سانحة لتحقيق ما أضاعه عليها اسماعيل وسرعان ما عقدت ( بين أول أبريل سنة ١٨٨٤ و ٢ يناير سنة ١٨٨٥ ) عدة اتفاقات مع زعماء القبائل المسيطرة على منطقة جيبوتي وناجورة التى عرفت فيما بعد باسم الصومال الفرنسى وفي ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ أخطرت الدول بأنها بسطت حمايتها على تلك المنطقة ولكن تركيا تمسكت بحق سيادتها عليها وطلبت — وحصلت — من إنجلترا على تأكيد بعدم المساس بذلك الحق أثناء مفاوضاتها مع فرنسا ( فى سنة ١٨٨٧ ) لتحديد مناطق نفوذهما في شرق البحر الأحمر وتبادلت الدولتان (فرنسا وإنجلترا) وثيقة في هذا الصدد .



( ٦ ) منذ افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ كانت إيطاليا تسعى جاهدة في وضع يدها على جزء من ساحل البحر الأحمر وأفلحت تحت ستار شركة Rubattino في أن تعقد اتفاقا مع بعض رؤساء القبائل في منطقة عصب Assab لإنشاء محطة تجارية لتموين سفنها ( بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ ) ولما أخذت الشركة توسع دائرة نشاطها بعثت الحكومة المصرية بمذكرة احتجاج إلى الممثل الإيطالي لديها مؤكدة سيادة الباب العالي على كل ساحل البحر الأحمر . إلا أن إيطاليا تابعت سياستها بتشجيع بريطانيا، وفي ٣ فبراير سنة ١٨٨٥ احتلت مصوع على يد الأميرال كايي Cairni الذي أذاع على الأهالي منشورا قال فيه أن حكومته بالاتفاق مع الحكومات المصرية والبريطانية والحبشية قد أمرت باحتلال مصوع "ورفع الراية الإيطالية عليها إلى جانب الراية المصرية" ، "ولمدة عشرة شهور بقيت الراية والقوات المصرية في مصوع إلى جانب الراية والقوات الإيطالية إلى أن انسحبت القوات المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ تنفيذا لأوامر إخلاء السودان ولقد أرادت إيطاليا أن تعتبر هذا الانسحاب "تخليا" يكسبها حق الاحتلال إلا أن الباب العالي احتج على وجود الإيطاليين هناك وعده اعتداء على حقوق سيادته ، ولما كلف ممثله في روما أن يطلب بيانات عن ذلك من الحكومة الإيطالية أجابه وزير الخارجية أن حكومته كلفت الأميرال باحتلال مصوع إذا رأى في ذلك ضرورة لاستتباب الأمن والنظام فيها ومع ذلك فإنها لا تمنع مطلقا في الاعتراف للسلطان بحقوق السيادة .

وفي مايو سنة ١٨٨٧ اعترفت إنجلترا لإيطاليا بحق الاشراف المطلق على ساحل البحر الأحمر من مصوع إلى رأس كاسار وفي ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٨ أعلنت إيطاليا سيادتها على مصوع فأنكرت عليها فرنسا حقها في ذلك محتجة بأن مصوع ليست ملكا مباحا Res Nullius إلا أن إيطاليا كانت تعتمد على تأييد بريطانيا فمضت في سياستها . وفي ٢ أغسطس سنة ١٨٨٨ أعلنت حمايتها على منطقة زولا (جنوب مصوع) وكانت الراية المصرية ما زالت مرفوعة عليها إلى ذلك الحين ولم تعبأ إيطاليا باحتجاجات الباب العالي في ( ١٨٨٨ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ ) ولا باحتجاجات مصر على هذا الاعتداء على حقوقها بل على الاتفاقات والقوانين الدولية .



( ٧ ) عقدت انجلترا اتفاقات متوالية مع ايطاليا ( في ٢٤ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ثم في ٥ مايو سنة ١٨٩٤ ) لتحديد مناطق نفوذ الدولتين في شرق أفريقيا وبموجب هذه الاتفاقات اعترفت بريطانيا لإيطاليا بمنطقة نفوذ تشمل أراضي واسعة من الحبشة والسودان المصري باشمالها على هرر وكل إقليم أوجادين تقريبا والصومال الى رأس غردفوى والمناطق التي احتلتها ايطاليا على ساحل البحر الأحمر وامتدادها في الداخل الى قرب كسلا بل إن انجلترا خولت ايطاليا حق احتلال كسلا وشقة كبيرة من حوض نهر عطبرة مؤقتا الى أن يتسنى لمصر استردادها ( اتفاقية ١٥ أبريل سنة ١٨٩٧ ) — ومما يجدر ذكره أنه خلال المفاوضات التي جرت بين ايطاليا وانجلترا في ذلك الشأن كانت الحجّة التي تمسك بها المفاوضون الانجليز في رفض التنازل لإيطاليا عن كسلا ” أن كسلا ملك مصر لأن السودان كله ملك الخديو “ وإن كان هذا القول لم يمنع انجلترا من التصرفات الأخرى العديدة التي قامت بها في أملاك مصر . تلك هي النتائج التي أسفرت عنها السياسة الانجليزية حيال الملحقات والأملاك المصرية في شرق السودان وعلى ساحل البحر الأحمر حيث باتت سواكن الموقع الهام الوحيد الباقي في أيدي المصريين — تحت سيطرة الانجليز .

### انجلترا ومديريات خط الاستواء :

وأما في داخل السودان فان مديريات خط الاستواء كانت المنطقة الوحيدة التي لم تفلح أيدي المهادين في الوصول إليها بفضل السياسة الحكيمة التي سار عليها أمين باشا في إدارة تلك المناطق منذ عين حاكما عاما عليها في سنة ١٨٧٨ فلقد أفلح في اكتساب ثقة الأهالي وولائهم التام للحكومة المصرية وعلى يده استتب الأمن والنظام وزال كل أثر للنخاسين وازدهرت الزراعة بل وشيء من صناعة النسيج ونظم استقلال موارد البلاد الطبيعية حتى أصبحت إيرادات الحكومة تربو على المصروفات ولذلك فانه بعد انقطاع المواصلات مع مصر لم يشعر أمين ولا رجاله بشيء من القلق وأجمعوا أمرهم على البقاء في مراكرهم والاستمرار في إدارة البلاد باسم الخديو ، ولو أن الحكومة المصرية ( نوبار باشا ) أرسلت كتابا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ تحظره بالقرار الذي اتخذته لإخلاء السودان وأنها لذلك لا تستطيع أن ترسل إليه أي مدد



أو معنونة وتتصححه أن يعود إذا أراد عن طريق زئيبار ونظروا إلى أنها تجهل كل شيء عن حالته هو ورجاله فقد تركت له حرية التصرف كما يشاء .

إلا أنه يظهر أن بقاء أمين باشا في مديريات خط الاستواء كان ينطوى على خطر مزدوج في نظر بريطانيا لأنه طالما بقي يحكم البلاد باسم الخديو فإنه يحول دون تحقيق مطامعها في التغلغل إلى تلك النواحي وبسط نفوذها منها نحو جنوب أفريقيا — تحقيقا لمشروع سيسل رودس — وأما إذا أدركه اليأس باستمرار عزله عن بقية السودان فليس هناك ما يضمن عدم تحوله شطر ألمانيا موطنه الأصلي وكانت بعثاتها العديدة إلى الأنحاء المجاورة وسياستها حيال زئيبار وما حولها يشير قلق الإنجليز وينبئ عما تسعى ألمانيا إلى تحقيقه من المطامع هناك . لذلك لم يكن بد من إخراج أمين ومحو كل أثر للسيادة المصرية في مناطق خط الاستواء ليخلو الجو أمام السياسة الإنجليزية .

### بعثة ستانلى :

عمدت إنجلترا إلى إذاعة أخبار مثيرة عن موقف أمين في الأقاليم الاستوائية والأخطار التي تهدد حياته وأن الواجب الانساني يحتم العمل العاجل لإنقاذه . وما ذلك إلا لتبرير تدخلها مع اكتساب تعضيد الرأي العام لها في مساعيها "الانسانية" ، ومبالغة في التسترتباعدت الحكومة ظاهريا عن هذه الحركة وتألقت بلجنة أهلية لانقاذ أمين إلا أنه مما يجدر بالذكر أن رئيس تلك اللجنة كان السير وليم ماكينون مؤسس الشركة البريطانية لشرق أفريقية أى الشركة التي كان هدفها الأول التمكين للسيادة البريطانية — تجاريا ثم سياسيا على نحو ما حدث في الهند وغيرها — على المناطق الواقعة بين النيل وساحل أفريقية الشرقى أى همزة الوصل بين السودان المصرى والأملاك البريطانية في شرق أفريقية . وعلى الرغم من تعدد الأدلة والشواهد على أن الحكومة البريطانية كانت المحرك الأكبر لحملة الانقاذ فإن ستانلى الذى عهد إليه بتلك المهمة كان يصرح بأن من المضحك اتهامه بالعمل لحساب حكومته أو القول أن الغرض من رحلته اختطاف مديريات خط الاستواء من مصر لأن تلك المناطق ليست لها أى قيمة ، ولقد أثار الكولونيل شابى لونج بك حملة في الصحف الفرنسية في مصر نبه فيها الأذهان إلى الأغراض



السياسية التي تنطوى عليها تلك الحملة "الانسانية" قائلا أن أمين كما تفيد الرسائل الواردة منه يتمتع بأتم صحة ولا يهدده أى خطر ولكن هذه الحملة هي تكملة لسلسلة السرقات والاعتداءات التي توالى على الأراضى المصرية منذ ١٨٨٢ وأن الغرض الحقيقى منها إنزال الراية الخديوية التي ظلت مرفوعة على أعلى النيل واختطاف تلك المناطق من مصر أسوة بزيلع وبربرة وغيرهما من الأملاك المصرية على الساحل الشرقى لأفريقية .

وفى ٢١ يناير سنة ١٨٨٧ غادر ستانلى لندن إلى مصر فى طريقه لإتمام مهمته ولقد زوده الخديو توفيق باشا بخطاب إلى أمين وفيه ينعم عليه برتبة اللواء تقديرا لخدماته فى مديريات خط الاستواء ويخبره بأن الغرض من إيفاد ستانلى إليه هو تمكينه هو ورجاله من الانسحاب والعودة معه مادام ليس فى الاستطاعة إرسال نجدة إليه ومع ذلك فقد ترك له الخديو الحرية المطلقة فى التصرف وتقرير ما يراه فى العودة إلى القاهرة أو البقاء حيث هو مع ضباطه وجنوده . وبعد رحلة طويلة عن طريق رأس الرجاء الصالح والكونغو وصل ستانلى وحملته إلى شاطئ بحيرة ألبرت نيانزا فى ديسمبر سنة ١٨٨٧ ولكنه لم يلتق بأمين باشا إلا فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٨ وقدم له خطاب الخديو وخطابا آخر من نوبار باشا وعند ما فاتحه فى أمر الانسحاب برجاله للعودة إلى مصر أجابه أمين باشا بأنه يقدر الصعوبات التي تلقاها مصر فى سبيل الاحتفاظ بتلك المناطق ولكنه لا يرى لماذا يتحتم عليه الرحيل لا سيما أن الخديو يبلغه فى خطابه أن فى وسعه البقاء فى مكانه على مسئوليته وكذلك نوبار باشا قد كتب إليه بهذا المعنى ثم قال "إنى لا أسمى ذلك تعليمات فليس هناك أمر بالرحيل بل تركت لى الحرية" وأقام ستانلى شهورا طويلة يحاول إقناع أمين بالتسليم بوجهة نظره ولكن دون طائل وفى خلال ذلك عرض عليه حلا من ثلاثة :

( ١ ) الانسحاب برجاله والعودة إلى مصر .

( ٢ ) أو الاستمرار فى حكم البلاد ولكن باسم ملك البلجيك .

( ٣ ) أو يتخذ مركزا له فى الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة فيكتوريا لادارة البلاد باسم الشركة البريطانية لأفريقيا الشرقية وحاول جهده فى اقناعه بقبول الحل الثالث وأن الشركة ستتمده بالمعدات اللازمة لبسط سيادتها على أونيو

وأوغندا والتوغل شمالا الى واديلاي مقر أمين الى ذلك الحين . ولكن أمين ظل ثابتا عند رأيه الأول قائلا أنه مرتبط بواجبه نحو مصر وما دام باقيا هناك فستظل تلك المناطق تابعة لمصر . ووقفت الأمور بينهما عند هذا الحد الى أوائل سنة ١٨٨٩ حيث نفذ صبر ستانلي وقرر اتخاذ سبيل العنف والتهديد لارغام أمين على الرحيل واذا رأى التهديد وحده لم يأت بالنتيجة المطلوبة حاصر معسكر أمين بأتباعه المساحين في ٥ أبريل — وكان أمين قد قرر إعادة المرضى والشيخوخ مع ستانلي واصطحبهم معه لهذا الغرض — وجمع أمين ورجاله بالقوة وأعلن أنه سوف لا يتردد في قتل كل من تحدّثه نفسه بالمقاومة بل أعدم بالرصاص في الحال رجلا من خدم أمين باشا قال إنه لا يريد الرحيل . ومنذ تلك اللحظة بسط ستانلي حكم الارهاب على الجميع . وفي ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩ بدأ ستانلي رحلة العودة وفي موكبه الظافر أمين باشا ومعه من المصريين والسودانيين والأوربيين ٥١ من الضباط والجنود والموظفين ١٢٦ من الخدم . وهكذا تم انقاذ أمين باشا وأخلاء الأقاليم الاستوائية من المصريين وتمهيد السبيل لتحقيق المطامع البريطانية فيها .

وفي أوائل ديسمبر سنة ١٨٨٩ وصل ستانلي إلى ساحل زنجبار ، وكان أمين قد فارقه بمجرد دخوله إلى المنطقة الألمانية في ٤ ديسمبر — وعلى أثر وصوله إلى إنجلترا تم إبرام اتفاقية بين بريطانيا وألمانيا في أول يولييه سنة ١٨٩٠ لتحديد مناطق نفوذ الدولتين في شرق أفريقية وبموجبها حصلت إنجلترا على الاعتراف بأن منطقة نفوذها تشمل الأقاليم الواقعة شمال خط يمتد من الكونغو غربا عند خط العرض ( ١ ) جنوب خط الاستواء إلى بحيرة فكتوريا نياثرا فساحل المحيط الهندي شرقا وبذلك اطمأنت إنجلترا من ناحية التنافس الألماني ولم تلبث أن أوفدت الكابتن لوجارد إلى أوغندا في أكتوبر سنة ١٨٩٠ فأرغم ملكها بقوة السلاح على توقيع معاهدة يعترف فيها بالحماية البريطانية لمدة عامين وبعد جولة مسلحة في أونيوروا وبقية الأقاليم الاستوائية عاد إلى أوغندا وأرغم ملكها للمرة الثانية (في مارس سنة ١٨٩٢) على توقيع معاهدة أخرى يعترف فيها بالحماية الدائمة ولكن الحكومة البريطانية جددت المعاهدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ على أثر انسحاب الشركة وتخليها للحكومة عن حقوقها .

وفي يوم ١٨ يونيه سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية البريطانية على أوغندا ثم أعلن امتداد هذه الحماية إلى أونيوروا والأقاليم المجاورة في ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٦ وفي خلال ذلك



عقد اتفاق بين إنجلترا وملك البلجيكي في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ لتحديد مناطق النفوذ بين الكونغو وبريطانيا في وسط أفريقية وبموجبه اعترفت بلجيكا بحدود منطقة النفوذ الانجليزي كما نص عليها في الاتفاق الانجليزي الألماني ( يولييه ١٨٩٠ ) وحصلت إنجلترا على حق استئجار منطقة في أراضي الكونغو تمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت ادورد في مقابل تحويل الكونغو مثل هذا الحق في منطقة وادي النيل تمتد شرقا من بحيرة ألبرت إلى شمال فاشودة عند خط عرض ١٠° غربا إلى حدود الكونغو — أى كل مناطق فاشودة وبحر الغزال وبحر العرب ولادو ووادلاي وكان الغرض الأساسي من هذه الاتفاقية فضلا عن الحصول من دولة مجاورة على الاعتراف بمركز بريطانيا في الأقاليم الاستوائية تأمين الاتصال بينها وبين المناطق الانجليزية في جنوب أفريقية — تنفيذ لمشروع سيسل رودس — ومن جهة ثالثة لإيجاد حائل بين الكونغو الفرنسي وأراضي وادي النيل وإذ كانت بريطانيا تعلم مطامع بلجيكا القديمة في تلك المناطق ومحاولاتها العديدة لمد نفوذها إلى أعلى النيل فقد احتاطت لمقتضيات السياسة البريطانية في المستقبل بأن استترت خلف السيادة التركية والمصرية على أعلى النيل وتبادلت مع بلجيكا في يوم توقيع الاتفاق وثيقة تؤكد عدم إنكار الطرفين لحقوق تركيا ومصر هناك. وإذ أمنت إنجلترا على مركزها في الأقاليم الاستوائية من كل النواحي بعد ما قبضت على مفتاح البحر الأحمر في قناة السويس وخليج عدن ( في زيلع وبربرة وساحل الصومال ) ووطدت أقدامها كذلك في شرق أفريقية وشرعت في مد خط حديدي بين ممباسا وأوغندة عادت توجه عنايتها إلى السودان فاستعادت كسلا لمصر من إيطاليا في فبراير سنة ١٨٩٦

### الحملة الفرنسية إلى فاشودة وإعادة فتح السودان :

كان التنافس الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا على أشده فلا عجب أن كانت فرنسا ترقب باهتمام خطوات السياسة الانجليزية حيال الأملاك المصرية في شرق وجنوب السودان وتوالت تصريحات الساسة الفرنسيين في البرلمان الفرنسي بأن التصرفات التي تمت باطلة من الوجهة الدولية وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين من المتبعين لأدوار التدخل الانجليزي في وادي النيل أن إنجلترا بعد أن تم لها إخلاء السودان من المصريين ووضع يدها على منافذه الشرقية والشمالية ومنابع النيل

في الجنوب كانت تعترم التوسع تدريجيا من أوغندة بالزحف شمالا حتى يتم لها بسط سلطانها على السودان . لذلك تفتق ذهن أولى الأمر في فرنسا عن خطة تحول من ناحية دون تحقيق مطامع إنجلترا في أعالي النيل ومن ناحية أخرى تدرا خطر المطامع البلجيكية في تلك المناطق . وإذا لم تسفر هذه الخطة عن ظفر فرنسا بتلك المنطقة لنفسها تيسر لها على الأقل أن تفتح باب المناقشة دوليا في المسألة المصرية السودانية بهذا فيرها ومن ثم توضع الأمور في نصابها بإعادة الحقوق لأصحابها أما الخطة المشار إليها فهي تلخص في إيفاء حملة عسكرية من الكونغو الفرنسي لاحتلال فاشودة على أن تتقدم لامدادها بعثة أخرى من الشرق عن طريق جيبوتي والحبشة . ولقد وضعت هذه الخطة بتكتم تام حتى إذا كان ٥ مايو سنة ١٨٩٣ استدعى رئيس الجمهورية ( كارنو ) الضابط الذي وقع عليه الاختيار لقيادة الحملة وهو الليوتنان كولونيل Monteuil وصارحه بأن مستقبل فرنسا ومركزها في العالم يتوقف على نجاح حملته وأضاف ” أنى أريد فتح باب المسألة المصرية ولتحقيق هذا الغرض يجب أن تقوم حملة فرنسية باحتلال نقطة معينة في الأراضي المصرية فان إنجلترا سوف تحتج وعندها ترغمها أوربا على إخلاء وادى النيل ” ثم أوضح له السبب في اختيار فاشودة بالذات لأنها :

( ١ ) عاصمة مقاطعة مصرية .

( ٢ ) وأنها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى عند ملتقى الصوباط بالنيل .

( ٣ ) لأنها على امتداد الأملاك الفرنسية فلا حاجة إلى اختراق أراض أجنبية للوصول إليها ، وعلى الرغم من الرغبة في الإسراع بالتنفيذ ومن إرسال بعض الضباط والجنود للشروع في الخطوات التمهيدية فقد تأخر قيام الحملة وإعدادها انتظارا لإقرار الاعتمادات المالية من البرلمان فضلا عن التغيير الوزارى المتواصل ومن ناحية أخرى فقد رأى من اللازم أن يسبق الحملة تسوية الخلاف الناشب مع بلجيكا حول حدود الكونغو كي يتسنى تنظيم إرسال المؤن والامدادات وأخيرا عند ما وافق البرلمان الفرنسى على فتح الاعتماد اللازم للحملة في ٩ يونيه سنة ١٨٩٤ كانت إنجلترا قد عقدت قبل ذلك بقليل اتفاقيتها مع الكونغو ( في ١٢ مايو ) لهذا رأى ولاية الأمور في فرنسا العدول عن حملة فاشودة فاستدعوا Monteuil في ٢٢ أغسطس وهو على وشك التحرك برجاله نحو وادى النيل وفى خلال ذلك كان



أمر الحملة قد شاع وتناولته الصحف الانجليزية ومجلس العموم البريطانى بالتساؤل والتعليق بين حين وآخر وأخيرا وقف السير أدوارد غراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ فى مجلس العموم وألقى تصريحاً ملؤه التهديد نحو فرنسا مررددا الزعم بأن منطقة النفوذ الانجليزى تتناول وادى النيل بأكمله ومن ناحية أخرى فإن الصحف البريطانية كانت قد دأبت على القيام بحملة منظمة لمطالبة الحكومة بالعمل على استعادة السودان ، كما أن الحكومة البريطانية كانت قد بدأت منذ أواخر سنة ١٨٩٥ تذيب أخباراً مثيرة عن نشاط المهديين وتهديدهم لمصر ، ولم تلبث أن أرسلت أمراً إلى السير هربرت كتشنر تلقاه فى منتصف ليل ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ بأن يتقدم الى السودان على رأس القوات المصرية والانجليزية — ولم يبلغ هذا القرار الى الحكومة المصرية إلا بعد ظهر يوم ١٣ مارس .

حيال نشاط انجلترا وشروعها فى اتخاذ الخطوات الأخيرة لسيطرتها على السودان — من الشمال لامن الجنوب كما يظن أولاً — رأت فرنسا أن الفرصة الوحيدة الباقية أمامها للتدخل فى شئون وادى النيل قد أصبحت على وشك أن تفلت منها فأصدرت أمراً إلى الكبتن مرشان بالسفر لقيادة الحملة الى فاشودة (فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦) تنفيذاً لخطة الأولى . وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ وصل إلى فاشوده ورفع عليها العلم الفرنسى وكان يؤمل أن يجد فى انتظاره هناك المدد المتفق على إرساله بطريق الحبشة إلا أنه لم يجد أحداً — وكان المدد فى الواقع قد وصل فى ٢٢ يونيه الى نقطة تبعد ٩٦ كيلو متراً عن فاشوده وكان مكوناً من قوة حبشية كبيرة تحت قيادة ضابط فرنسى ولما لم يسمعوا شيئاً من الأخبار عن حملة مرشان عادوا إلى بلادهم نظراً إلى قلة المؤن وتفشى الحمى والموت بين الجنود — وإذا كان قد تم لكتشنر القضاء على جنود المهديين بعد موقعة أم درمان ( ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ) فقد تقدم تنفيذاً للتعليمات التى لديه لعدم تمكين " أى قوة حبشية أو فرنسية " من ادعاء أى حقوق على أراضى وادى النيل . وفى ١٧ سبتمبر وصل إلى فاشودة والتقى بمرشان وإذا رفض هذا أن ينسحب بجنوده إلا إذا وصلته تعليمات بذلك من حكومته فإنه أخرج به بقوله وهل لديك تعليمات من حكومتك بأن تحول دون رفع الراية المصرية وإعادة السيادة المصرية على أملاكها القديمة كمديرية فاشودة . عند ذاك أجاب مرشان بالنفى . فاكفى كتشنر بذلك وفى ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى عند ملتقى الصوباط بالنيل وعهد إلى قوة من الجنود والمدفعية

بحراسته . وعاد كتشنر إلى أم درمان ثم انسحب مرشان إلى فرنسا عن طريق الحبشة وجيبوتي بعد مخاضات عديدة بين فرنسا وإنجلترا تمسكت في خلالها إنجلترا بحقوق السيادة المصرية على السودان مؤكدة أن السودان كان وسيبقى إلى الأبد ملكا لمصر واستعانت في موقفها أمام فرنسا بخطاب من بطرس باشا غالى إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وفيه يقرر الوزير المصرى أن مصر لم يغب عن بالها مطلقا أمر استعادة أقاليمها السودانية لأنها مصدر حياتها ويطلب بمناسبة المفاوضات الدائرة مع فرنسا حول حادث فاشودة التوسط للاعتراف لمصر بحقوقها التى لا تقبل المنازعة وكذلك لى ترد إليها الأقاليم التى كانت تحتلها إلى حين قيام الفتنة المهدية .

وانتهى الخلاف بين الدولتين بعقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وبموجبها تعهدت فرنسا ألا تسعى للحصول على أراض ولا أى نفوذ سياسى فى أى جهة تقع الى الشرق من خط عنت حدوده ومعالمه بحيث يبعد فرنسا نهائيا عن وادى النيل .

### اتفاقية السودان :

أما عن سياسة إنجلترا فى داخل السودان فقد توجت بنجاح آخر بالاتفاقية التى عقدتها مع مصر ( أو أملتها عليها ) فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبموجبها احتفظت إنجلترا لنفسها بجميع منازيا السيادة الفعلية وأبقت لمصر منها الاسم لا تعففا واحتراما للحق وللعهود والمواثيق الدولية ولكن تحقيقا لمصلحة مادية هى الحاجة الى استخدام الجنود المصريين فى توطيد أسباب الأمن والنظام وتعبيد الطرق ومد الخطوط الحديدية وإقامة المنشآت العامة وبالجملة التمهيد لاستغلال موارد البلاد على حساب الخزينة المصرية — هذه الخزينة التى أقامت إنجلترا الدنيا وأقعدتها من أجل اختلالها واتخذت من ذلك وسيلة لبدء التدخل الفعلى فى شؤون مصر وعند ما تم لها احتلالها لم تتورع من إئصال كاهلها بنفقات جيش الاحتلال بأكلها — الى حد تكليفها بدفع نفقات إنشاء مقبرة للجنود البريطانيين الذين قتلوا فى موقعة التل الكبير . .



من أجل ذلك أبقى لمصر السيادة الاسمية على السودان وعلى الرغم من إدراك مجلس شورى القوانين لحقيقة الموقف فإنه لم يكن يتردد في الموافقة على الاعتمادات اللازمة لمواجهة عجز إيرادات الحكومة السودانية " نظرا إلى أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر " وعندما احتج المجلس في سنة ١٨٩٩ على عدم عرض الميزانية السودانية عليه رأى اللورد كرومر إجابة المجلس إلى طلبه تهديئة للخواطر التي ثارت عقب توقيع اتفاقية السودان . وفي ذلك يقول تقريره عن سنة ١٩٠٠ " لاحظت فيما أبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات أثناء النظر في ميزانية السنة الحالية أن المجلس المذكور يوافق على المصروفات المقدرة لحكومة السودان لأن الأعضاء يعتبرون تلك البلاد جزءا من كيان مصر لا يتجزأ . وهذا رأى وإن كان صحيحا في الجوهر إلا أن نظام الحكم في السودان مقيد بنصوص الوفاق المبرم بين مصر وبريطانيا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وحيث إنه من الجائز أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس غير محيط يرمى هذه الوثيقة إحاطة تامة فأنتهز هذه الفرصة لأبين أنها لم تبرم لرغبة في النفس أو لغرض انتقاص حقوق مصر الشرعية . فأغراض واضعها الأصلية كانت أولا توطيد أركان حكومة صالحة لشعب السودان وثانيا وقاية هذه البلاد من الارتباك الخاصة التي خلقها في مصر نظام دولي (أى الامتيازات) ولا يجهل أعضاء المجلس على ما أظن ما تؤدي إليه هذه الارتباك من شتى العراقيل .

" وقد لاحظت أيضا أن المجلس المذكور يطلب تبليغه تفاصيل إيرادات حكومة السودان ومصروفاتها ومن البين أنه لا يمكن أن تعارض في إجابة مثل هذا الطلب الحق . ولذلك عنيت بتبليته وأرسلت إلى المجلس المشار إليه ميزانية حكومة السودان عن السنة الحالية " ونظرا إلى استمرار حالة الثورة النفسية في مصر من ناحية المركز الذي اغتصبته إنجلترا لنفسها في السودان عاد اللورد كرومر إلى تبرير الاتفاقية في تقريره الذي رفعه في سنة ١٩٠٣ عن الحالة في مصر والسودان خلال سنة ١٩٠٢ فقال أنها " — أى الاتفاقية — وضعت لتخليص السودان ومصر أيضا في إدارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة التي آلت إلى كثير من الاختلاط والارتباك في الإدارة المصرية وأضاف أنه لولا هذا الاعتبار لما كان هناك داع من الوجهة الإنكليزية يدعو إلى رفع الراية الإنكليزية على الخرطوم أكثر مما يدعو إلى رفعها على أسوان أو طنطا " .

## الاتفاقية في نظر القانون الدولي :

يرى رجال القانون الدولي أن اتفاقية السودان لا قيمة لها وتلخص الأسباب التي يوردونها فيما يلي :

( ١ ) لم تكن لمصر الصلاحية الدولية لعقد اتفاق دولي لأنها لم تكن دولة كاملة السيادة وهو الشرط الأساسي في الاتفاقات السياسية الدولية .

( ٢ ) لا يملك الخديو حق توقيعها لأنه كان يستمد سلطته من الفرمانات وآخرها فرمان سنة ١٨٩٢ الصادر بتولية الخديو عباس الثاني وهو ينص صراحة على ما ينقض الاتفاقية لأنه يحظر على الخديو التنازل عن شيء من الأراضي الواقعة تحت حكمه أو عن شيء من الامتيازات الممنوحة له من السلطان .

( ٣ ) لا تملك إنجلترا التحرر من التزاماتها في المعاهدات الدولية السابقة على اتفاقية السودان — معاهدات لندن في سنة ١٨٤٠ و ١٨٤١ و باريس سنة ١٨٥٦ و برلين سنة ١٨٧٨ — وفيها كلها تعهدت باحترام سيادة الدولة العلية وعدم المساس بأراضيها ، وكذلك في بروتوكول التجرد من المطامع الذي وقعته الدول في مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ فضلا عن تبليغها واعترافها بكل الفرمانات الصادرة للخديويين وآخرها فرمان سنة ١٨٩٢ هذا إلى أن إنجلترا صرحت مرارا عديدة بلسان رجالها المسؤولين أن السودان جزء من الأراضي العثمانية وأنها لا تنكر سيادة السلطان ومصر على السودان وملحقاته — كما حدث عند اتفاقيتها مع فرنسا لتحديد مناطق النفوذ بينهما في البحر الأحمر وكذلك عند عقد اتفاقية الكونغو — وكان هو السلاح الذي استخدمته ضد فرنسا في حادث فاشودة .

## نظرية الفتح وإعادة الفتح :

لا يمكن تبرير مركز إنجلترا في السودان على أساس نظرية الفتح لأن الفتح لا يوجد إلا إذا كان البلد مباحا بلا صاحب Res Nullius وهو ما لم يكن شأن السودان ولا الملحقات لأنه لم يصدر قبلها تصريح من مصر بأنها تخلت نهائيا عن حقوقها هناك . وما دامت إنجلترا قد احتجت على تدخل فرنسا باسم حقوق الخديو فلا مجال لتدخل دولة سواها .



أما نظرية إعادة الفتح فلا تستفيد منها سوى الدولة صاحبة الفتح الأول أما اشتراك إنجلترا في إعادة الفتح فإنها لم يدعها إليه أحد ولا يوجد أى اتفاق بشأنه يرتب لها حقوقا في نظير ذلك ، وعلى فرض أنها كانت قد حصلت من مصر على مثل هذا الاتفاق فإنه يكون بلا قيمة لأن الخديو لا يملك عقده ومن ناحية أخرى فإن المعاهدات الدولية تترك للسلطان وحده حقوق السيادة وهو لم يؤخذ رأيه — بل احتج على اتفاقية ١٨٩٩ كما احتج قبلها على كل الاعتداءات التي وقعت على الملحقات المصرية وانتهزت الدولة العثمانية فرصة اشتراكها في مؤتمر برلين ( نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى فبراير سنة ١٨٨٥ ) فأعلن مندوبها سعيد باشا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ثم في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ بأن السودان لا يخضع الا لسلطة الباب العالي ولا يتبع الا سيادة السلطان .

وفي الواقع أن المركز الحقيقي لانجلترا في السودان قد قررته وكيل خارجيتها برودريك في مجلس العموم في جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ حيث قال ردا على سؤال للمستر مورلي في ذلك الصدد "إن صلتنا بالسودان لا تقوم على قاعدة ولا قانون".

نصر رأس التين في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦

حسين حسنى

السكرتير الخاص بجلالة الملك



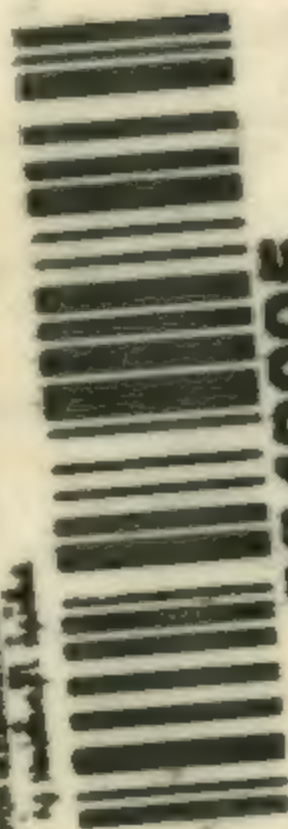






04

Bibliotheca Alexandrina



0249095